

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للتسيير المالي، التحليل والتشخيص المالي

1. مدخل إلى المؤسسة الاقتصادية:

يصعب إعطاء تعريف موحد وجامع للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لاعتبارات عدة منها: التطور الذي شهدته المؤسسة في مختلف جوانبها التنظيمية والشكلية والقانونية، اتساع وتنوع نشاطاتها (ظهور قطاعات متعددة، أنشطة جديدة وحتى مؤسسات تدمج أنشطة متعددة)، وكذلك اختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية التي تناولته.

✚ **المؤسسة وحده إنتاج وتوزيع:** حيث تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية تمزج فيما بينها من أجل إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع.

✚ **المؤسسة كنظام:** المؤسسة من هذا المنظور تعرف على أنها نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي ويتكون هذا النظام من مجموع عناصر متفاعلة بينها ومتربطة فيما بينها لتحقيق هدف معين.

✚ كما تعرف المؤسسة على أنها تجمع من الأشخاص يستخدم مجموعة من الوسائل المالية والفكرية بهدف نقل وتحويل وتوزيع السلع والخدمات لتحقيق أهداف ومنافع اجتماعية.

2.1. وظائف المؤسسة الاقتصادية:

يرتبط عمل المؤسسة مع مجموعه من الوظائف أهمها:

- **الوظيفة المالية (التمويل):** تهتم بالبحث عن المال من مصادره المتنوعة والممكنة بعد تحديد الحاجات المالية للمؤسسة من خلال دراسة خططها وبرامجها الاستثمارية.
- **وظيفة الموارد البشرية:** تهتم بدراسة الخطط وكافة الأشياء المتعلقة بالموارد البشرية للمؤسسة.
- **وظيفة التموين:** تعتبر من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفتي الشراء والتخزين.
- **وظيفة الإنتاج:** تعرف بلقها قدرة المؤسسة على تحويل المدخلات إلى مخرجات في فترة زمنية معينة.
- **وظيفة التسويق:** أو الوظيفة التجارية هي مجموعة من الأفعال والأنشطة التي تساعد على معرفة وتوجيه حاجات المستهلكين ، وتسعى لإشباع رغباتهم وكذلك إلى التكيف باستمرار بين الإنتاج والاستهلاك.

3.1. الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية:

هي مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام، تهدف إلى إدارة التدفقات المالية، والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، كما تتجلى الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسير المالي من **وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية** ومن تم استخدامها بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

وتظهر أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة من خلال:

- ✓ ضمان تمويل مختلف نشاطات المؤسسة خاصة عن طريق القروض؛
- ✓ وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية؛
- ✓ مراقبه التدفقات النقدية وتسييرها بما يتوافق مع قواعد التوازن المالي؛
- ✓ دفع النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة؛
- ✓ مساعده المسيرين في الإدارة العليا على وضع الاستراتيجيات ورسم معالم السياسة المالية.

2. التسيير المالي:

يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة، ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة على التأقلم مع مكونات المحيط المالي.

وهو ممارسة تسمح للمؤسسة بجلب الموارد الضرورية للتشغيل الأمثل لمختلف الأنشطة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى الاستعمال الأمثل والعقلاني للموارد بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة. يضم التسيير المالي مجموعه من الطرق التي تستعملها الإدارة المالية لتقدير الوضعي الحالي والمستقبلي للمؤسسة، كما يساعد على اتخاذ قرارات التسيير بأفضل صورة.

1.2. المهام الأساسية للتسيير المالي:

تتلخص مهام التسيير المالي فيما يلي:

- ✓ **تعظيم قيمة المؤسسة:** وذلك بتعظيم قيمة أسهمها في السوق المالي الشيء الذي سيؤدي إلى زيادة إقبال المساهمين على شرائها؛
- ✓ **الحفاظ على الأداء المالي وتحسينه:** وذلك من خلال الرفع من مستوى النتائج وتحسين مستوى المردودين والربحية، ويتحقق ذلك بتدنيه التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفه مستمرة بهدف الوصول إلى التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء؛

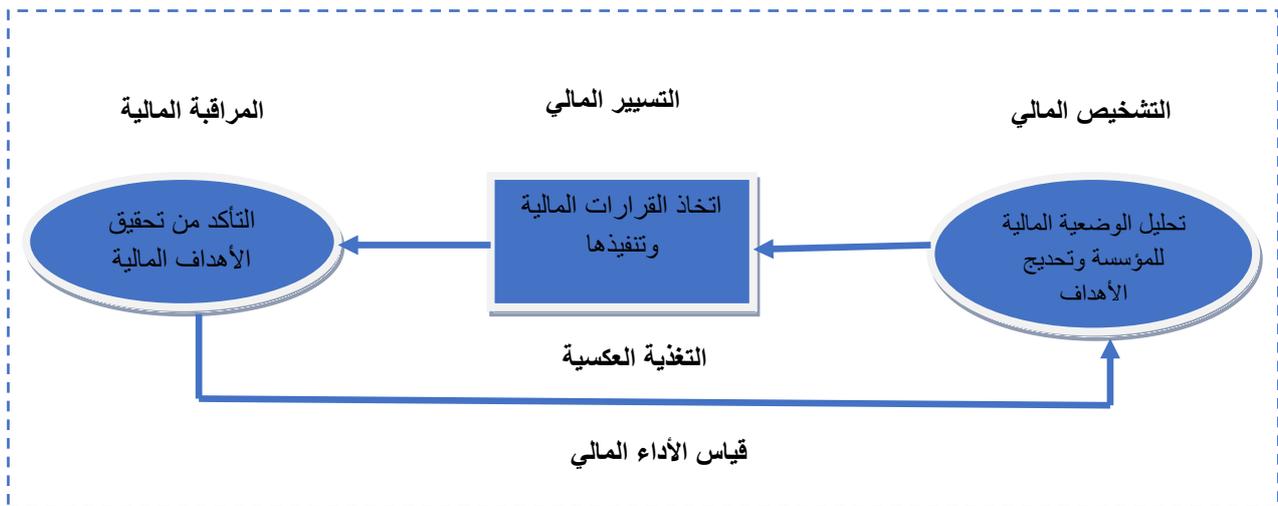
- ✓ **التحكم في المخاطر المالية:** تعبر المخاطر عن حالات عدم الاستقرار ومواجهة هذه المخاطر من أهم أهداف التسيير المالي ، ومن بين هذه المخاطر نذكر **المخاطر التشغيلية، الإفلاس، ارتفاع التكاليف، معدل الفائدة، وسعر الصرف... الخ؛**
- ✓ **تحقيق التوازن المالي:** وذلك بتحقيق فوائد في السيولة على مستوى الخزينة مما يمنح المؤسسة القدرة على تمويل احتياجاتها دون أن ينجم عن ذلك عجز في التمويل أو المبالغة في اللجوء إلى المصادر الخارجية.

2.2. المسؤوليات العملية للتسيير المالي:

من أجل تحقيق أهداف التسيير المالي وممارسة المهام المذكورة أعلاه يمر التسيير المالي بثلاث مراحل أساسية:

- **التشخيص المالي:** يقوم المسير بتحليل الوضعية المالية للخروج بنقاط القوة والضعف وتسطير البدائل والحلول المناسبة التي تهدف إلى تجاوز نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة ودعمها؛
- **اتخاذ القرارات المالية:** بعد تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها، وتشمل قرارات التمويل؛ قرارات الخزينة؛ قرارات الاستثمار والقرارات المتعلقة بتسيير المخاطر المالية؛
- **المراقبة المالية:** بعد اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها تأتي مرحلة المراقبة المالية وذلك من أجل تحديد الانحرافات في التطبيق ووضع الإجراءات التصحيحية بواسطة قرارات مالية جديدة، أي التأكد من مدى تطبيق القرارات المالية ومدى مطابقتها للأهداف التي صدرت بعد مرحله التشخيص المالي.

الشكل رقم (1): آليات المراقبة المالية



تركز المراقبة المالية على مبدأ التغذية العكسية التي تطابق الأهداف بالنتائج باستخدام عدة أدوات منها مؤشرات الأداء المالي، المردودي، الربحية، معدلات النمو والنسب الهيكلية.

3. التحليل والتشخيص المالي:

يرى بعض الباحثين أن التحليل المالي هو نفسه التشخيص المالي ؛ نظرا لتشابههما في الأهداف والموضوع، بينما يرى فريق آخر أن التحليل يأتي قبل التشخيص ، ويؤكد Sheremet 2008 أن التحليل المالي هو عملية "البحث" بينما التشخيص هو "النتيجة"، وهكذا فإن التحليل المالي والتشخيص المالي يرتبطان بشكل وثيق فبدون تحليل لا يوجد تشخيص، والهدف الرئيسي للتشخيص هو اتخاذ القرارات.

فمثلا في المجال الطبي نجد التسلسل التالي: **التحليل** ← **التشخيص** ← **العلاج**.

بينما في المجال الاقتصادي نميز المراحل التالية: **التحليل** ← **التشخيص** ← **اتخاذ القرار**.

إذا يمكننا القول أن التحليل المالي هو: "عملية فحص البيانات مثل الميزانية وقائمة الدخل باستخدام أدوات متعددة مثل النسب المالية لتحليل أداء المؤسسة الاقتصادية وتقييم صحتها المالية".

بينما التشخيص المالي: "فيعتمد على نتائج التحليل المالي لتحديد المشاكل المالية وتقديم التوصيات لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، ويهدف إلى فهم أعمق للعوامل التي تؤثر على الأداء المالي واتخاذ إجراءات استراتيجيه لمعالجه المخاطر أو تعزيز فرص النمو". أي أنه وبعد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات وتقنيات التحليل المالي تأتي مرحلة التشخيص وهدفها تحديد نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وكيفية الحفاظ عليها وتقويتها.

1.3. أهداف التشخيص المالي:

يقوم التشخيص المالي على مجموعة من الأهداف:

- ✓ إعطاء حكم على التسيير المالي في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة؛
- ✓ الاطلاع على مدى صلاحية السياسة المالية المطبقة في المؤسسة؛
- ✓ التحقق من المركز المالي للمؤسسة؛
- ✓ اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار؛
- ✓ توفير المعلومات المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات؛
- ✓ مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في نفس قطاع النشاط من اجل تصحيح الانحرافات واتخاذ القرار المالي السليم؛

2.3. أنواع التشخيص المالي:

توجد عدة أنواع للتشخيص المالي، إلا أننا سنكتفي بذكر ثلاث أنواع رئيسية:

- ✚ **التشخيص التطويري:** يركز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عبر الزمن والحكم عليها بمقارنه نتائج التحليل بدورات ماليه سابقه؛
- ✚ **التشخيص المقارن:** فيرتكز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والحكم عليها بمقارنه بالوضع المالي للمؤسسات التي تنتمي إلى نفس القطاع؛
- ✚ **التشخيص المعياري:** يعتبر امتداداً للتشخيص المقارن إلا أنه يستند في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة.

3.3. مجالات التشخيص المالي:

يشتمل التشخيص المالي على الحديث العديد من المجالات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ✓ **تحليل الهيكل المالي:** ويقصد به تحليل الموارد المالية للمؤسسة وتشخيص التوازن ومستوى الملاءة المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي؛
- ✓ **تحليل النشاط والنتائج:** يحلل نتائج المؤسسة وتطور نشاطاتها وذلك باستخدام العديد من الأدوات منها الأرصدة الوسيطة للتسيير، تقنيه اثر المقص وتحليل التعادل؛
- ✓ **تحليل المردودية:** والمقصود بها مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وذلك باستخدام مؤشرات قياس الأداء المالي؛
- ✓ **تحليل التدفقات المالية:** يفسر الخزينة وكيفية تشكلها وذلك باستخدام جداول التدفقات المالية للوقوف على أسباب العجز أو انخفاض الخزينة.

3.3. الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي:

- ✚ **المساهمون:** يساعدهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاحتفاظ بالأسهم أو بيعها أو شراء أسهم جديدة؛
- ✚ **الدائنون:** يهتمون بمعرفة المركز المالي للمؤسسة وتحليله والتحليل الائتماني ومدى قدرة المؤسسة على تسديد الديون؛
- ✚ **إدارة المؤسسة:** يساعد على وضع خطط مالية ناجحة في المستقبل وتقييم السياسات المالية الخاصة بالاستثمار.
- ✚ **الدولة:** معرفت ربحية المؤسسة، كما أنها توجه سياساتها التنموية بتشجيع الاستثمار أو تقليصه بهدف تقديم تحفيزات ضريبية للنهوض بهذه المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية.